باعتبارين بل ما به تخصص الطبيعة النوعية
كما ان الفصل ما به تخصص الطبيعة الجنسية وسيأتي
الاشارة الى ذلك في مبحثه ومما يشهد لما قلنا
شهادة لا مرد لها انهم ترددوا في وجود التشخص
ولا تردد لهم في جواز ان تميز بعض الموجودات
الخارجية بذاته عما عداه بل في وقوعه ولو
صدق عليه بذلك انه تشخص لما ساغ لهم التردد
في وجوده في الخارج **قال** والكثرة **اقول**
فان قلت ان القائلين بان الواجب له ماهية
مغايرة لوجوده وتشخص مغاير لماهيته
كما تحقق فيه الماهية والتشخص كذلك تحقق الكثرة
فلا وجه للفرق بينها وبين الماهية والتشخص بعدّهما
من الامور الشاملة للاقسام الثلثة دونها
لا يقال الكثرة بحسب الماهية والوجود
او بحسب الماهية والتشخص انما تتحقق في الذهن

والقائلون بما ذكر ينكرون الوجود الذهني
فلا تحقق الكثرة بذينك الاعتبارين في الواجب
عندهم لانا نقول الحال في الوجود والتشخص كذلك
فانهما لا يتحققان الا في الذهن واعتبار الوجود
في الخارج في الكثرة دون الوجود والتشخص
تحكم قلت معنى تحقق الكثرة في قسم من الاقسام
المذكورة فيه بحسب ذاته لا بحسب ذاته وعارض
من عوارضه والمعلولية انما عدّها
من الشاملة للاثنين دون الثلث لاختصاصها
بالممكن ضرورة انها اثر الامكان او الحدوث
المستلزم له فلا تحقق بدونه فلا تشمل الواجب
وهذا على اصل الحكماء المنكرين لزيادة وجوده
على ذاته ظاهر وكذا على اصل المتكلمين القائلين
بزيادته عليه واقتضاء ذاته اياه لان المعلول
عندهم الوجود باعتبار ثبوته للماهية وهو ممكن

والعاشر

قوله اثر الامكان على اصل الحكيم فانهم قالوا على احتياج الممكن الى المؤثر امكانه الذاتي وقوله او الحدوث على اصل قدماء المتكلمين فانهم قالوا على احتياج الممكن الى المؤثر هو الحدوث اما وحده او مع الامكان شرطا او شطرا على اختلاف فيما بينهم ١٥

[illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)